

قانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٣

برسيط موازنة الهيئة العامة للموانئ البرية

للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للموانئ البرية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٥٩٠٢٦٠٠ جنيه (فقط وقده تسعة وخمسون مليوناً وستة وعشرون ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٧٦١٠٠٠ جنيه (فقط وقده سبعة وعشرون مليوناً وستمائة وعشرة آلاف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٢٠٠٠٠٤ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٣٤١٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٠٥٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٨٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليونان وثمانمائة وتسعون ألف جنيه) منه مبلغ ١٦٧٦٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٨٥٢٦٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية وعشرون مليوناً وخمسمائة وستة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١١٧٤٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٦٧٨٦٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بـ ٢٨٥٢٦٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وعشرون مليوناً وخمسمائة وستة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٠٢٨٦٠٠ جنيه منها مبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨٢٤٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٣ م) .

حسني مبارك

بيان الأداء المالي		بيان الأداء المالي	
البيان	المقدمة	البيان	المقدمة
الإيرادات الجارية:	الإيرادات الجارية:	الإيرادات الجارية:	الإيرادات الجارية:
إيرادات التسويات الجارية ١٦٥	إيرادات التسويات الجارية ٢٣٠	إيرادات التسويات الجارية ٢٣٠	إيرادات التسويات الجارية ٢٣٠
إيرادات أخرى ١٣١			
إجمالي إيرادات التسويات الجارية ٣٠٦			
النفقات الجارية والعمليات التجارية:			
نفاذ العائدات الجارية ٢٨٩			
- ضرائب داخلية ٢٣٤			
- فائض المكملة ٢٧٦			
جملة الموارد الجارية ٣٠٦			
الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:	الإيرادات الرأسمالية:
إيرادات رأسالية متعددة (منها مبلغ ٣٣)	إيرادات رأسالية متعددة (منها مبلغ ٣٣)	إيرادات رأسالية متعددة (منها مبلغ ٣٣)	إيرادات رأسالية متعددة (منها مبلغ ٣٣)
جده مساهمة من المخزنة العامة لتمويل التسويات ٣٣	جده مساهمة من المخزنة العامة لتمويل التسويات ٣٣	جده مساهمة من المخزنة العامة لتمويل التسويات ٣٣	جده مساهمة من المخزنة العامة لتمويل التسويات ٣٣
قرض وتسهيلات اجتماعية (كلها قروض من بنك الاستئثار القروضي ١٨٣	قرض وتسهيلات اجتماعية (كلها قروض من بنك الاستئثار القروضي ١٨٣	قرض وتسهيلات اجتماعية (كلها قروض من بنك الاستئثار القروضي ١٨٣	قرض وتسهيلات اجتماعية (كلها قروض من بنك الاستئثار القروضي ١٨٣
جملة الإيرادات الرأسمالية ٣٣٦			
إجمالي الموارد ٦٧٥			

۱۰۰۳/۲۰۰۴ میلادی